العمل الفلسطيني عن مسار العمل العربي العام؛ وغذّت، كذلك، مقولة اعتماد الفلسطينيين على أنفسهم، أو بانتهاج حرب التحرير الشعبية، بعيداً من المواجهة المسلّحة النظامية بين العرب واسرائيل؛ وكانت هناك عوامل أخرى[١٧]:

○ فقد أظهرت تجربة المقاومة الوطنية في غزة، ابّان الاحتلال الاسرائيلي للقطاع، في العام ١٩٥٦، امكان مواجهة العدو بتأثير المقاومة الشعبية، بعيداً من قرار وهيمنة السلطة المصرية. وكان قرار وقف العمليات الفدائية، التي قادها الضابط المصري مصطفى حافظ، كفيلاً باقناع الناس بأهمية العمل الفلسطيني، بعيداً، وبمعزل، من قرارات وسياسات الانظمة واتفاقاتها المباشرة وغير المباشرة[١٨].

○ قدّمت حرب التحرير الشعبية الجزائرية دليلاً على امكان تحقيق النصر، بمعزل عن الحرب التقليدية بالجيوش النظامية وعن الأنظمة العربية ذاتها.

○ كما أظهرت حرب المقاومة الشعبية في بور سعيد ومدن القناة، العام ١٩٥٦، ما يمكن ان تحقّقه الجماهير الشعبية من مبادرات وبطولات.

○ وجدت أفكار الحرب الشعبية سندها، كذلك، في التراث الطويل للكفاح التاريخي الفلسطيني ذاته في أعوام ١٩٢٠ و١٩٣٣ و١٩٣٦ و١٩٣٩ و١٩٤٧، ممّا أثار مقارنة مع الهزيمة السريعة للجيوش العربية النظامية العام ١٩٤٨، وكذلك مع ما حدث للجيش المصري في غزة، العام ١٩٥٦.

○ هذا فضلاً عن ان هذه الافكار اعتمدت، في رواجها، على الانتصارات التي حققتها الثورات وحركات المقاومة في اطار حرب العصابات، في الصين وفيتنام وكوبا والجزائر، الخ، وحيث أعطت النتائج الايجابية الهامّة لهذه الانتصارات مبرّراً للاقتناع بامكان النصر، بانتهاج الاسلوب ذاته[١٩].

○ عالج بعض الانظمة العربية القضية الفلسطينية ليس فقط بمعزل عن اصحابها المباشرين (حتى العام ١٩٦٤)، وانما، أيضاً، في اطار توظيف هذه القضية في صراعات تلك الانظمة، ونزاعاتها، وحملاتها الاعلامية والدعائية المحمومة، ضد بعضها البعض؛ بل وفي مواجهة شعوبها في الداخل. وغاب طابع الحوار الديمقراطي في هذه المعالجة، سواء بين الانظمة بعضها بعضاً، أو بين الانظمة وشعوبها، أو بين الانظمة والمنظمات الفلسطينية المختلفة، وكانت الجماهير العربية بعيدة، الى حدّ كبير، من الاحداث العاصفة في علاقة القضية الفلسطينية بالسياسات الرسمية، وهو الأمر الذي تعزّز بالسلب في السبعينات.

○ وأخيراً، فان محاولات بعض الانظمة العربية «تأطير» القضية الفلسطينية، وتحديدها، في نطاق رسمي محدّد هو منظمة التحرير الفلسطينية، في العام ١٩٦٤، وعلى الرغم من ان المبادرة كانت قومية، ومن قبل عبدالناصر، لتعزيز الوطنية الفلسطينية في اطار الحركة القومية العربية الواحدة، فقد نظر الى هذا القرار على انه حل وسط يعبّر عن محاولة لعزل القوى الثورية الفلسطينية الداعية الى الاستقلال التامّ عن الحكومات العربية[٢٠].

دفعت هذه التطورات بمنظمة التحرير الفلسطينية الى التأكيد على استقلالية الكفاح الفلسطيني والى خصوصيته المميّزة عن الحركة العربية العامة. وفي ذلك، أكدت بنود الميثاق الوطني الفلسطيني على ذات المعنى. فقد ورد في المادة التاسعة والعشرين، على سبيل المثال، ما يلي: «الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الاول، والاصيل، في تحرير واسترداد وطنه، ويحدّد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته، ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه». وقد